الصباح AL-SABAH

ضمن حملة نفذتها إدارة التدقيق والمتابعة الهندسية بالأحمدي

«البلدية»: قطع التيار الكهربائي عن 13 قسيمة مخالفه في «صباح الأحمد البحرية»

أعلنت إدارة العلاقات العامة في بلدية الكويت عن قيام إدارة التدقيق والمتابعة الهندسية بفرع بلدية الأحمدي تنفيذ إجراءات قطع التيار الكهربائي عن 13 قسيمه مخالفه للقرار الوزاري رقم 57/2019 بمنطقة صباح الأحمد البحرية بالتعاون مع وزارة الكهرباء والماء وبمساندة أمنيه من وزارة الداخلية.

وفي هذا السياق أوضح مدير إدارة التدقيق والمتابعة الهندسية م.عبدالله العجمي بإنه تم قطع التيار الكهربائي عن 13 قسيمه مخالفه بمنطقة صباح الأحمد البحرية بالتعاون مع الجهات المعنية، مؤكدا علي أن الفريق الرقابي بإدارة التدقيق والمتابعة الهندسية قام بإتخاذ كل الإجراءات القانونية حيال تلك العقارات قبل تنفيذ قطع التيار الكهربائي.

وأضاف العجمي بأن الجولات الميدانية مستمرة لرصد جميع العقارات المخالفة لإتخاذ الإجراءات القانونية وصولا لقطع التيار الكهربائي بالتعاون مع الجهات المعنية للحد من تفشي ظاهرة سكن العزاب بمناطق السكن الخاص والنموذجي

ودعا العجمي أصحاب العقارات التعاون مع فرق البلدية الرقابية أثناء جولاتهم الميدانية تجنبا للمساءلة القانونية.

وبدورها دعت إدارة العلاقات العامة الجميع في حال وجود شكوى تتعلق بالعزاب التواصل عبرالخط الساخن 139 الذي يعمل على مدار الساعة أو التواصل عبر حسابات البلدية @kuwmun بمواقع التواصل الاجتماعي أو عبر الواتس أب 24727732 لإتخاذ الإجراءات القانونية حيالها.

الفريق المشرف على القطع

التأكد من ارقام العدادات

قطع التيار

«التجارة»: إنفاق 11.5 مليون دينار لدعم المواد التموينية في مارس

وزارة التجارة

قالت وزارة التجارة والصناعة انها أنفقت 11.5 مليون دينار كويتي «ما يعادل 38 مليون دولار أمريكي» لدعم المواد التموينية والإنشائية في شهر مارس الماضي.

وأضافت «التجارة» في بيان صحفي أمس الاثنين ان إجمالي ما تم إنفاقه على المواد الغذائية التي تشمل المواد الاساسية إضافة الى حليب ومغذيات الاطفال بلغ 6ر2 مليون دينار «ما يعادل 20.5 مليون دولار» باعتبارها أكثر المواد المدعومة تكلفة خلال الفترة المشمولة بالإحصائية.

وأوضحت أن ما تم انفاقه على دعم حليب ومغذيات الأطفال بأنواعها المختلفة قدر بحوالي 307 آلاف دينار «ما يعادل مليون دولار» صرفت على 13 صنفا من تلك المواد في حين بلغ دعم المواد الانشائية حوالي 5.3 مليون دينار «ما يعادل 17.5 مليون دولار».

وأشارت إلى أن عدد المسجلين في كشوف إدارة التموين وفق آخر احصائيات الوزارة بلغ 2.90738 مليون فرد استفادوا من البطاقة التموينية في حين بلغ عدد البطاقات التموينية التي أصدرتها الوزارة نحو 242.465 الف بطاقة.

التسجيل الإلكتروني لاختبارات القدرات الأكاديمية لطلبة الصف الثاني عشر

أعلن مكتب مساعد نائب مدير الجامعة للتقييم والقياس عن موعد التسجيل الإلكتروني لاختبارات القدرات الأكاديمية لطلبة الصف الثاني عشر ستعقد خلال الفترة من «22-8 مايو» و«12 - 22 يونيو».

سيتم استئناف التسجيل للاختبار اعتباراً من يوم الخميس الموافق 2021/4/22 الساعة 12 ظهراً حتى يوم الخميس الموافق 2021/4/29 الساعة 12 ظهراً.

ويدعو المكتب جميع طلبة الثانوية الراغبين في تقديم اختبارات القدرات الأكاديمية من الصف الثاني عشر أو ما يعادله وخريجي الثانوية العامة التسجيل من خلال الصفحة https://portal.ku.edu.kw/placement

تتمات

تذكروا دعوة

ضرورة تكريس التهدئة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وسعي كل منهما إلى مد يد التعاون مع السلطة الأخرى ، وتغليب مصلحة الكويت على كل ما عداها، مشددة على أنهم «أهل الحل والعقد» في البلاد، والأجدر بأن يتحلوا بالاعتدال والرزانة والحكمة.

وقالت المصادر : إن المأمول من ممثلي السلطتين وهم يجتمعون في قاعة عبد الله السالم، أول أيام شهر رمضان المبارك، أن يستلهموا من هذا الشهر الفضيل قيم ومعاني البذل والتعاون والإيثار، والنأي عن الأثرة والأنانية وتعكير الصفو، مشددة على أننا في شهر الرحمات والطيبات، وجدير بنا جميعا أن نستظل بمبادئه وروحانياته.

أضافت : أن التأزيم بين المجلس والحكومة لم يسفر إلا عن تعطيل التنمية، وتأخير إنجاز المشاريع، وفي الوقت نفسه تنفير الناس من الديمقراطية، وهم يرون كل دول المنطقة تسبقنا في العمل والبناء والإنجاز.

واختتمت المصادر ذاتها بالدعوة إلى تحكيم العقل، والتمسك بالحكمة، مذكرة إياهم بدعوة سمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد لهم، إلى ضرورة التعاون البناء من أجل تحقيق مصالح الوطن والمواطنين.

من جهته استعرض النائب د. بدر الملا في مؤتمر صحفي عقده بمجلس الأمة أمس، فقرات من مضبطة المجلس التأسيسي، فيما يتعلق باستقالة رئيس المجلس الراحل عبد العزيز الصقر، مؤكدا ان هذه هي مواقف رجالات الكويت التي بنيت على اكتافهم الدولة وازدهرت ديمقراطيتها.

وقال الملا : « للمرة الاولى في تاريخ الديمقراطية الكويتية تقدمت بطلب اقتراح بقرار بشأن طلب اعفاء رئيس مجلس الامه من منصبه كرئيس للمجلس، مشيرا إلى أن « هذا الطلب ليس نتيجة خلاف شخصي سابق مع رئيس المجلس الذي أكن لعائلته الكريمة كل تقدير واحترام، لكن اليوم دورنا هو نقد ممارساته في رئاسة مجلس الامة».

أضاف ان «هذا الاقتراح بقرار بطلب العزل وقع عليه 23 نائبا وايده 7 اخرون وللمرة الاولى في تاريخ البرلمان الكويتي 30 نائب يطلبون اعفاء رئيس مجلس الامه من منصبه».

وقال : « تفاجانا مساء السبت الماضي عندما ارسل جدول الأعمال غير متضمن الطلب، حيث رفض رئيس المجلس إدراجه بصفته وليس بقرار من مكتب المجلس الذي اجتمع أمس الاثنين، ولم يكن مجتمعا قبل ذلك أو حين سلمت الطلب في نهاية يوم الخميس الماضي اثناء الدوام الرسمي».

وقال :» قطعا ان رئيس مجلس الامه هو من رفض ادراجه في جدول الاعمال، وهذا امر يعتبر تعارضا للمصالح وكان يتعين على الاخ رئيس مجلس الامه ان ينأى بنفسه عن هذا الموضوع باعتباره أمرا مرتبط بشخصه».

واوضح الملا ان « سبب تقديم الطلب هو ما حدث في جلسة 30 مارس الماضي من وأد للدستور بتأجيل استجوابات المقدمة والمزمع تقديمها لسمو رئيس مجلس الوزراء وهذا الطلب غير دستوري وغير مسبوق ومخالف مخالفه صريحة للائحة الداخلية ونتيجتها هي وأد المادة 101 من الدستور التي تعطي نائب مجلس الأمه منفردا سلطه الاستجواب «.

أضاف « هناك مذكرة قانونية ترى ان هذا الطلب مخالف للماده 135 والماده 110 التي تتطلب ان يكون التصويت نداء بالاسم ولم يحصل هذا التصويت ، وكان يتعين على رئيس المجلس اعلان سقوط الطلب بموافقه 29 عضوا في المرة الأولى، الا انه اجرى التصويت مرة أخرى وبرفع الايدي 33 عضوا من أصل 34».

وتابع « إضافة الى ذلك هناك شبهات حقيقة في وجود هذا العدد داخل قاعه عبد الله السالم وما اظهرته تسجيلات الفيديو لهذه الجلسة تحديدا في اعاده التصويت لكن أيا كان الامر كان يتعين ان يكون التصويت نداء بالاسم طبقا للماده 110».

ولفت إلى ان «المخالفة الأخرى تتعلق بالمادة 76 من اللائحة الداخلية التي تقول انه لا يجوز المناقشة في موضوع غير وارد في جدول الاعمال الا للأمور المستعجلة وتحت بند ما يستجد من اعمال والاستجوابات المعلنة لم تكن مدرجة والمزمع تقديمها هي والعدم ولم تقدم الى الان، فكيف يتم اتخاذ قرار تأجيلها ؟»

وقال الملا « انني وقتها اعلنت انه على الاخ رئيس المجلس ان يعلن سقوط الطلب، لان ما حصل حقيقة هي سبه في تاريخ البرلمان بان يتلو قرارا بهذه الطريقة وكنت متوقاع ان يعود الى الحق ويعلن سقوط هذا الطلب، الا انه حقيقة خرج في مؤتمر صحفي ولم يعلن سقوط الطلب مما دعاني الى ان أعد الاقتراح بقرار واجمع التواقيع عليه «

أضاف أن تاريخنا البرلماني يتضمن وقائع كانت لها سجل مشرف، سواء من حيث تصرف رجالات دولة في مسائل رئاسة المجلس وفي مسائل المحافظة على الدستور، واتمنى من الاخ رئيس المجلس ان يعي تصرفات رجالات الدولة التي قاموا بها وهم اشخاص بنيت الكويت علي سواعدهم وكان لهم دور في نهضة الكويت وفي تأسيس الحياه الديمقراطية».

واعتبر الملا ان « جلسة اليوم هي جلسة مفصلية، وحتماً سيكون لنا دور في هذه المسألة التي استخدم الأخ رئيس المجلس سلطته فيها بعدم إدراج طلب العزل في جدول الأعمال، وسيكون لنا دور في استجواب سمو رئيس مجلس الوزراء الذي يتعين عليه بأن يصعد منصة الاستجواب.

إلى ذلك أحال وزير الصحة يحيل إلى مجلس الأمة استيضاحاً لمحاور استجوابه المقدّم من النائبين أحمد مطيع وسعود بوصليب ، استوضح عن اسم الموظف المعني بصرف مكافآت له وعن تحديد الشركات التي رفعت قضايا ضد الوزارة.

من ناحيته طالب النائب أحمد مطيع وزير الصحة بأن يصعد المنصة، داعيا إياه إلى «ترك الهروب واللعب بعنصر الوقت».

وقال مطيع موجها حديثه للوزير : «أرسلت استيضاحاتك قبل الاستجواب بساعات ليتم تأجيل موعد الاستجواب.. اصعد المنصة مشكورا وساقوم بكافة الإيضاحات بجلسة الغدالثلاثاء.

صلاة التراويح

الاشتراطات الاحترازية المعمول بها حالياً في المساجد، مع الاستمرار بإغلاق المساجد بعد كل صلاة ومنع الاعتكاف وإقامة المحاضرات والدروس وغيرها من الأنشطة .

كما قرر المجلس منع إقامة موائد الإفطار والسحور في المساجد والأماكن العامة والخاصة، والاكتفاء بتوزيع الوجبات دون تجمع، إضافة إلى حث من لم يتلق اللقاح المضاد لفيروس «كورونا» من المواطنين والمقيمين، بأداء الصلاة بالمنزل .

جاء ذلك في ضوء الفتوى رقم 2 هـ/ 2021م الصادرة من هيئة الفتوى بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية يوم الخميس 26 شعبان 1442 هـ الموافق 8 /4 /2021م، والتي أحيط مجلس الوزراء علما بها ، والمتعلقة بصلاة التراويح والقيام في ظل ظروف انتشار الوباء، والتي نصت على إن صلاة التراويح والقيام في شهر رمضان بالمساجد من النوافل المستحبة ، ونظرا لاستمرار الحالة الصحية التي تمر بها البلاد ، والعالم أجمع ، من انتشار وباء كورونا ، فإنه إذا خلصت السلطات الصحية المعنية في البلاد ، إلى ضرورة تطبيق الإجراءات الوقائية في المساجد، لحماية المجتمع من انتشار العدوى، والسماح بحضور الرجال لصلاة التراويح، مع الالتزام بالاحترازات الصحية المقررة في الصلاة بالمساجد وتقليل فترة التراويح ما أمكن ذلك .

وكان مجلس الوزراء قد استمع إلى شرح قدمه وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح، حول آخر مستجدات الوضع الوبائي جراء تفشي جائحة كورونا على المستويين العالمي والمحلي ، وتطورات الوضع الصحي في البلاد من واقع الإحصاءات حتى تاريخه والتي تشير إلى ثبات ارتفاع أعداد الإصابات بالفيروس والوفيات ومن يتلقى العلاج في العناية المركزة ، موضحاً خطورة الوضع وإلى أهمية المسارعة في تلقي اللقاح المضاد للفيروس لمحاصرة الوباء والقضاء عليه .

وقد دعا مجلس الوزراء مجدداً المواطنين والمقيمين كافة، إلى مواصلة اتخاذ الحيطة والحذر والالتزام التام بالاشتراطات الصحية، وتطبيق معايير التباعد الاجتماعي وتجنب التجمعات في شهر رمضان المبارك حفاظاً على صحة المجتمع وعدم تعرض الغير لخطر العدوى خاصة كبار السن ومرضى الأمراض المزمنة ، سائلاً المولى العلي القدير أن يحفظ وطننا العزيز وأهلها ومن يعيش على أرضها من كل سوء .

في سياق متصل وافق مجلس الوزراء على طلب وزارة الصحة بشأن الاستعانة بالدفعة الرابعة من الطواقم الطبية من باكستان ، من أطباء وهيئة تمريضية وفنيين، وتكليف وزارة الصحة بالتنسيق مع كل من «وزارة الخارجية ، الإدارة العامة للطيران المدني»، بشأن اتخاذ الإجراءات الكفيلة بنقل هذه الطواقم من باكستان إلى الكويت .

من جهة أخرى أحيط مجلس الوزراء علماً بتوصية لجنة الشئون الاقتصادية، بشأن التقرير الدوري المقدم من المؤسسة العامة للرعاية السكنية، بشأن الديون المتراكمة والمستحقة للمؤسسة والإجراءات التي تم اتخاذها في سبيل تحصيلها أو تسويتها خلال الفترة من 1 /4 /2020 إلى 30 /9 /2020 ، وقرر تكليف جميع الوزارات والجهات الحكومية باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحصيل مديونيات الدولة المتراكمة، والتنسيق مع وزارة المالية لإيجاد الآليات المناسبة التي من شأنها ضمان حسن وسرعة تسوية هذه المديونيات.

ثم أحيط مجلس الوزراء بتوصية لجنة الخدمات العامة بشأن إفادة وزارة الأشغال العامة بشأن المستجدات الخاصة بمشروع تطوير شاطئ شارع البلاجات، وقرر تكليف وزارة الأشغال العامة بالتنسيق مع وزارة المالية لسرعة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإزالة كل المعوقات التي تواجه تنفيذ مشروع تطوير شاطئ شارع البلاجات، وفق الإجراءات والضوابط المعمول بها في هذا الشأن، وتدبير الاعتمادات المالية اللازمة للمضي بتنفيذ المشروع، وكذلك المضي قدمًا بتنفيذ مشروع تطوير شاطئ شارع البلاجات وذلك بالتنسيق مع شركة المشروعات السياحية والجهات التي تراها مناسبة.

من جانب آخر ، أحاط وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي مجلس الوزراء علماً، بملابسات حادث الدهس الذي وقع مقابل منطقة المنصورية أمس الأول، والذي أدى إلى استشهاد الشرطي سعد سالم نفاع من الإدارة العامة لشرطة النجدة وهو يؤدي واجبه الوطني .

وقد عبر مجلس الوزراء عن خالص التعازي والمواساة باستشهاد شهيد الواجب ، سائلاً المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته ومغفرته ويسكنه فسيح جناته وينزله منزلة الشهداء ، وأن يلهم أسرته الكريمة جميل الصبر وحسن العزاء، وبهذا الصدد أشاد مجلس الوزراء بالجهود المخلصة والدؤوبة التي يبذلها رجال الأمن في هذه الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد، والتي جسدت إحساسهم بالمسئولية وأكدت أنهم دائماً العين الساهرة على أمن المواطنين وسلامتهم ، مسجلاً شكره وتقديره لهم .

«الرؤية الشرعية»

«اجتمعت هيئة الرؤية الشرعية مساء أمس، وقد ثبت لدى الهيئة رؤية الهلال هذه الليلة، وعليه فإن يوم الثلاثاء «اليوم» هو أول أيام شهر رمضان المبارك لعام 1442 هجرية».

ورفعت هيئة الرؤية الشرعية أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى مقام صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد، وسمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد، وإلى جميع المواطنين والمقيمين، وإلى الأمتين العربية والإسلامية، سائلة الله عز وجل أن يعيدها علينا بالخير واليمن والبركات، وعلى وطننا العزيز بالمزيد من الرفعة والازدهار، وأن يزيح هذا الوباء عن العباد والبلاد وأن يمن بالشفاء العاجل على جميع المصابين.

بدوره تقدم نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل ووزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالله الرومي، في كلمة له، بأصدق آيات التهاني والتمنيات إلى مقام صاحب السمو الأمير والقيادة السياسية، وإلى جميع المواطنين والمقيمين والأمتين العربية والإسلامية بمناسبة حلول رمضان المبارك، داعيا المولى عز وجل أن يجعله شهر خير وبركة، وأن يتقبل صيامنا وقيامنا، وأن يتم نعمته على ربوع وطننا العزيز، في ظل قيادة سمو أمير البلاد وسمو ولي العهد وسمو رئيس مجلس الوزراء.

وبهذه المناسبة ترفع جريدة «الصباح» أسمى آيات التهاني، إلى مقام سمو أمير البلاد وسمو ولي عهده الأمين ، وإلى الشعب الكويتي والمقيمين على أرضه، والأمتين العربية والإسلامية، وإلى المسلمين في كل أنحاء العالم.

الجابر للضباط الجدد

بالعلم والتدريب والانضباط والمضي قدما في استكمال مسيرة من سبقوهم من منتسبي القوات المسلحة الذين سطروا أروع صور التضحية والبذل والفداء، في سبيل حفظ أمن الوطن واستقلاله والذود عن سيادته وترابه.

ودعا المولى عز وجل ان يديم على وطننا الغالي نعمة الأمن والأمان والعزة والرفعة، في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد القائد الأعلى للقوات المسلحة وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله ورعاهما وسدد على طريق الخير خطاهم.

حضر مراسم التقليد رئيس الأركان العامة للجيش الفريق الركن خالد الصباح ووكيل وزارة الدفاع بالنذب الشيخ فهد الجابر ونائب رئيس الأركان العامة الفريق الركن فهد الناصر وعدد من كبار القيادات بوزارة الدفاع.

على صعيد متصل قام الجابر بجولة تفقدية شملت عدداً من وحدات الجيش ، رافقه فيها رئيس الأركان العامة للجيش الفريق الركن خالد الصباح، ونائب رئيس الأركان العامة للجيش الفريق الركن فهد الناصر وعدد من كبار قادة الجيش.

وقد نقل وزير الدفاع خلال هذه الجولة تحيات وتقدير سمو أمير البلاد القائد الأعلى للقوات المسلحة الشيخ نواف الأحمد ، وسمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد ، وسمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء ، لمنتسبي الجيش الكويتي على جهودهم المخلصة، وعلى عطائهم المتواصل والدؤوب لحفظ أمن واستقرار بلدنا الحبيب.

وقد استهل الجابر جولته بزيارة سلاح الاشارة، حيث كان في استقباله آمر السلاح العميد الركن مهندس محمد عقلة العنزي، وعدد من قيادات السلاح، كما استمع إلى شرح مفصل عن طبيعة الأعمال والمهام والواجبات التي يقوم بتنفيذها سلاح الاشارة، بالتعاون والتنسيق مع مختلف قطاعات الجيش البرية والجوية والبحرية، كما قام معاليه بعد ذلك بجولة شملت عدداً من الوحدات والاقسام والورش الفنية التابعة للسلاح اطلع من خلالها على سير العمل والاجراءات المتبعة فيها.

الإعدام لمن يباشر

ونص الاقتراح على ما يلي:

«المادة الأولى» : يضاف إلى القانون رقم «16» لسنة 1960 المشار إليه مادة جديدة برقم «234 مكرر» نصها الآتي:

مادة 234 مكرر: كل من يباشر أعمال السحر وذلك باستعمال طرق احتيالية ووسائل تخالف الشريعة الإسلامية ككتابات مبهمة وعقد وادعى الاتصال بالجن وتسخيرهم والتخاطب معهم والاطلاع على الغيب وأن بمكنته إلحاق الأذى بالغير أو نفعهم يعاقب بالإعدام.

ويعاقب بالحبس خمس سنوات وغرامة «10000» دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يلجأ لمن يمارسون أعمال السحر بقصد إيقاع الأذى بغيره أو حاز أو جلب من الخارج أي مواد مما تستعمل في تلك الأعمال بقصد استخدامها فيها.

«المادة الثانية»: يلغي كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

«المادة الثالثة»: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نفاذه.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي:

انتشرت ظاهرة اشتغال بعض المنحرفين بأعمال السحر والدجل وخداع الناس بالزعم بامتلاكهم قدرات خاصة وخارقة في تحقيق الرغبات وشفاء الأمراض العضال بل استطالت أفعالهم إلى إلحاق الأذى بالناس في أبدانهم وسلب أموالهم والتفريق بين الزوجين.

وقد يصل الإيذاء البدني إلى الموت وفقد الحياة أو حدوث عاهة مستديمة في الجسد تؤدى إلى الإعاقة ، ويتم ذلك باستخدام طرق احتيالية خادعة تتصادم مع الشريعة الإسلامية وتخالفها منها الكتابات والأقوال المبهمة التي يدونها في أوراق وعقد أو يرددونها مع إطلاق البخور والزعم بالاتصال بالجن والتخاطب معهم وتسخيرهم في تحقيق رغباتهم والادعاء بالغيب .

ونظراً إلى أن هذه الأفعال – فضلاً عن مخالفتها للشريعة الإسلامية – فإنها تفسد المجتمع وتلحق الأذى بالناس وتبث فيه روح الاتكالية ونبذ العمل والقعود عن الأخذ بالأسباب فضلاً عن ضياع المال والصحة فقد جاءت المادة «234» مكرر مادة جديدة مضافة إلى قانون الجزاء لتأثيم هذه الأفعال والحد من هذه الظاهرة المدمرة وقطع دابرها في المجتمع فرصدت لفاعلها عقوبة الإعدام تطبيقا للحكم الشرعي في عقوبة الساحر لما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم حد الساحر ضربة بالسيف.

ويعاقب بالحبس خمس سنوات والغرامة «10000» أو بإحدى هاتين العقوبتين كل شخص يلجأ لمن يمارسون أعمال السحر ويستعين بهم بقصد إيقاع الأذى بغيره أو حاز أو جلب من الخارج أي مواد مما تستعمل في تلك الأعمال بقصد استخدامها في ذلك النشاط غير المشروع لتكون تلك التصرفات جرائم مستقلة بذاتها فضلاً عما يمكن أن تشكله من اشتراك في الجريمة الأولى بطرقه المعروفة من اتفاق ومساعدة وتحريض.

«التشريعية» أقرت

العقاري، والذي تقدمنا به مع مجموعة من الزملاء»، مضيفا: «استطعنا استعجال القانون وحاليا في اللجنة المالية وبعدها للمجلس للتصويت عليه، وهو يقرر إنشاء صندوق للتعويض بحيث يصرف 80 % من الصندوق والباقي بعد سداد المحكوم عليهم والتنفيذ عليهم».